CD/PV.1246

14 February 2012

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٤٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد لويس غاييغوس **تشيريبوغا** ..... (إكوادور)

GE.12-57929(A)

1257929

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٤٦ لمؤتمر نزع السلاح.

سأبدأ بشيء غير معتاد، الحقيقة أنني أرى أمامي قطعة شوكولاتة في شكل قلب. أشكر الوفد أو الشخص الذي وضعها هنا. وأتمنى لكم جميعاً عيد حبّ مكللاً بالنجاح. وهذا اليوم في ثقافة بلدي يوم الحب أيضاً. ولذلك، أتمنى لكم جميعاً ولأسركم يوماً سعيداً.

وأود أن أبدأ أولاً بقائمة المتكلمين في جلسة اليوم. وفيما يلي المندوب الذي يرغب في تناول الكلمة: كرواتيا، باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة – السفيرة فيزنا فوكوفيتش.

السيدة زونيك براندت (كرواتيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): للأسف، السفيرة فوكوفيتش تشارك في الاجتماع التنسيقي للاتحاد الأوروبي، ولذلك فإنها لا تستطيع الانضمام إلينا فوراً، ولكني سأدلي في غضون ذلك ببيان باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، التي تنسقها كرواتيا.

باسم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة، يسعدني أن أشكركم، السفير غاليغوس، على الجهد الممتاز الذي بذلتموه لبدء هذه السنة في مؤتمر نزع السلاح. وكما نعلم، فإن هذا العام ينبغي ألا يكون مجرد سنة أخرى لا تجري فيها سوى مفاوضات بشأن تقرير المؤتمر.

وقد تمكنتم خلال الوقت المتاح لكم، من فتح مناقشات عامة صريحة وشفافة بشأن مستقبل هذه الهيئة، بإشراك كلٍّ من الأعضاء الحاليين والدول ذات المركز المراقب. وفي رأينا، فإن ذلك يمهد الطريق لإحراز التقدم الذي نرغب جميعنا في تحقيقه. وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته التي تلاها السيد توكاييف في الجلسة العامة الأولى، فإن التذمر من قيود النظام الداخلي أو من غياب الإرادة السياسية لم يعُد سبباً كافياً لتبرير الاستمرار في عدم إحراز أي تقدم. وبفضل رئاستكم الشاحذة للفكر وورقة العمل CD/1929، أمكنكم بالتأكيد تفادي مثل هذه المناقشات.

وفيما يتعلق بالدول التي لها مركز المراقب، تجدر الإشارة إلى أن إكوادور من أحدث الأعضاء في المؤتمر. وما عملكم الممتاز إلا دليل آخر على أهمية مواصلة توسيع العضوية من أجل تحقيق نظام ديمقراطي فعال متعدد الأطراف يخدم المفاوضات. والمؤتمر مكلف بالتفاوض بشأن الصكوك الملزمة قانوناً ذات الأثر العالمي، ولا يعقل أن تُمنع الدول المهتمة من الانضمام إلى هذه العملية. وكل دولة عضو جديدة تعزز مساءلتها وأهميتها. وفي الوقت الذي يسلط فيه المجتمع الدولي الأضواء على المؤتمر، فإن توسيع عضويته سيعتبر دليلاً على نجاحه تحديداً.

وأحطنا علماً مع الارتياح بالتأييد الذي أعرب عنه عدد من الدول الأعضاء، على الصعيدين الفردي والإقليمي، بشأن مسألة توسيع العضوية وتعيين منسق خاص. والمجموعة غير الرسمية للدول المراقبة مستعدة لرؤية هذه الإرادة تترجم إلى أفعال.

(*تكلمت بالإسبانية*)

السيد الرئيس، شكراً جزيلاً لكم على عملكم في المؤتمر ودعمكم المجموعة غير الرسمية للدول المراقبة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): شكراً جزيلاً لممثلة كرواتيا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة. المتكلم التالي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية، السفير سيد محمد رضا سجادي.

السيد سجادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ويسرني أن أرى أن أحد أعضاء مجموعتنا يترأس هذه الهيئة الموقرة. وأود أن أشكركم على إدارتكم لمشاورات غير رسمية مفتوحة وعلى عملكم الدؤوب من أجل البدء في العمل الموضوعي للمؤتمر. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وإني أحيط علماً مع التقدير برسالة الأمين العام للأمم المتحدة، التي تدل على إيلاء المزيد من الاعتبار والاهتمام لعمل المؤتمر ولما حققه من إنجازات. وأنوه أيضاً باهتمام العديد من الوفود في إيلاء الأهمية لعمل المؤتمر بوصفه الهيئة الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح. وأعتقد أن علينا أن نتوخى الحذر في تنشيط أعمال المؤتمر حتى لا نخلط بين الاهتمام والمبالغة، وبين التشاؤم والحكم المسبق والتهديد. والمؤتمر هو هيئة فريدة معروفة جيداً في ميدان دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف، ولها سجل جيد من الإنجازات في مجال الصكوك الملزمة قانوناً التي تشكل حجر الزاوية، وهي الهيئة الرئيسية للنظام الدولي لعدم الانتشار. وإننا مسؤولون جميعاً عن تعزيز مصداقيتها.

وأرحب باعتماد جدول أعمال المؤتمر في بداية جلسة هذا العام. إنه مصمم بطريقة تساعد على بدء التفاوض بشأن الصكوك الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، المنسقة والمعززة لبعضها بعضاً. ومن الواضح أن ولاية المؤتمر هي التفاوض بشأن وضع صكوك ملزمة قانوناً في ميدان نزع السلاح مع التقيد الواجب بأحكام نظامه الداخلي. ولذلك، فإن المؤتمر ليس مكاناً لبحث مسألة واحدة، ولا يمنع عدم التوصل إلى توافق في الآراء على نطاق التفاوض بشأن مسألة واحدة، لا يمنع ذلك الوفود من الشروع في مفاوضات بشأن المسائل الأخرى. ونعتقد أن الشروع مبكراً في مفاوضات داخل المؤتمر بشأن برنامج مرحلي لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، هو ما يلزم أن تقوم به آلية نزع السلاح اليوم.

وستنص هذه الاتفاقية على حظر حيازة الأسلحة النووية وتطويرها وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدامها، وهو ما سيؤدي إلى تدميرها في نهاية المطاف. وإذا بدأنا هذه المفاوضات في المؤتمر، فإننا سنتمكن من معالجة جميع المسائل الأساسية المدرجة على جدول أعمالنا بطريقة متوازنة. وسيشمل ذلك، بطبيعة الحال، النظر في مسألة المواد الانشطارية من جميع جوانبها بطريقة شاملة، ومعالجة حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية المشروع في الحصول على الضمانات الأمنية، وكذلك منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتيح ذلك هيكلاً واسعاً عموماً يحفظ بصورة متسقة أمن جميع الدول من خلال تجنيبه الدول الحائزة للأسلحة النووية النهج الحالي المجزأ والمفكك والمجاني.

والإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وإلى أن يحين ذلك الوقت، ينبغي على سبيل الأولوية مواصلة العمل على وضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وذلك عن طريق إنشاء لجنة تفاوض مخصصة في المؤتمر. وقد آن الأوان أيضاً للتفاوض بشأن مسألة الضمانات الأمنية السلبية، لأن المفاوضات بشأن هذه المسألة لن يشمل الأبعاد التقنية فحسب، كما أن الشرط المسبق الوحيد لإبرام مثل هذا الصك هو أن تتوفر الإرادة السياسية لدى لدول الحائزة للأسلحة النووية.

ونحن نؤيد بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة ملزمة قانوناً تحظر بشكل تام إمكانية شن هجوم من الفضاء أو حرب في الفضاء وتمنع تسليح الفضاء. وهذا الصك الملزم قانوناً يعزز أمن جميع الدول ويوفر المتطلبات الضرورية لاستخدام الفضاء في الأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بمعاهدة المواد الانشطارية، قلنا بدون غموض أن مسألة المخزونات والتحقق ينبغي أن تدرج ضمن أي معاهدة محتملة. وينبغي أن تكون المعاهدة خطوة واضحة وهادفة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه. ويجب أن يشمل نطاق المعاهدة الإنتاج السابق من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، والمخزونات الحالية منها، فضلاً عن إنتاجها في المستقبل. وأي مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي لا تشمل مخزونات جميع الجهات الفاعلة الرئيسية ستكون عديمة المحتوى وبالتالي عديمة الجدوى. ولذلك، فإن أفضل مكان للتفاوض بشأن هذه المعاهدة هو مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية، وأعطي الكلمة لسفير سويسرا، السيد ألكساندر فازيل.

السيد فازيل (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): السيد الرئيس، نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفد بلدي أمام هذه الهيئة الرسمية بقيادتكم، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أؤكد لكم دعم سويسرا التام.

إن المجتمع الدولي يواجه عدداً ما فتئ يزداد من التحديات في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح، أو أنه لم يكن مستعداً، على مدى ١٥ عاماً تقريباً، من مواجهة هذه التحديات. ويساور سويسرا القلق لأن هذه الهيئة، لم تنجح منذ عام ١٩٩٦، في الوفاء بولايتها المتمثلة في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف. ومن دواعي الأسف بالنسبة للأمم المتحدة أن يعجز مثل هذا الجهاز الأساسي من النظام المتعدد الأطراف عن معالجة التحديات الملحة المرتبطة بالأمن العالمي ونزع السلاح المتعدد الأطراف.

وبالنظر للمأزق الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح، فإن وفدنا مقتنع بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في النهج الذي نتوخاه إزاء القضايا والتحديات المدرجة في جدول الأعمال. ويجب أن نعتبر المصالح الأمنية الوطنية جزءاً من رؤية أوسع نطاقاً للأمن والاستقرار. ويجب أن نضع نهجاً يتجاوز الأمن، بالمعنى الدقيق للكلمة، ليشمل منظورات من قبيل الأمن البشري، وحقوق الإنسان، والتنمية، والمناخ، وحماية البيئة، ولما لا الصحة العالمية. وينبغي أن نعزز الفهم بأننا نعيش في عالم شامل ومترابط، كجماعة تواجه العديد من التحديات المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد الرئيس، إننا نشيد بكم لبدئكم، في وقت مبكر من الدورة، المناقشة بشأن حالة الجمود التي بات عليها مؤتمر نزع السلاح، وطرحكم مسألتين رئيسيتين في هذا الصدد، هما برنامج العمل والمسألة الأوسع نطاقاً المتعلقة بمستقبل المؤتمر.

وتتضمن رقة العمل التي قدمتموها، الواردة في الوثيقة CD/1929، ملاحظات مهمة وتطرح أسئلة وجيهة. وفيما يتعلق بالسؤال عما إذا كانت مصداقية مؤتمر نزع السلاح ووجوده سيتعرضان للخطر بسبب انعدام إنتاجيته، فإن الرد على ذلك هو نعم مدوية.

وبالتالي، فإن مؤتمر نزع السلاح ينبغي ألا يدخر أي جهد فيما يتعلق بتنشيط أعماله قبل اللجوء إلى اتخاذ أي خطوات صارمة لا يمكن التراجع عنها، مثل وضع المؤتمر في وضع يظل فيه على أهبة الاستعداد، أو تقليص دوراته. ويجب على الأعضاء في المؤتمر أن يستكشفوا مختلف مسارات الإصلاح التي يمكن تنفيذها على الصعيد الداخلي والنظر فيها بعناية.

وبادئ ذي بدء، ينبغي أن يمضي أعضاء المؤتمر قدماً في المناقشة بشأن إعادة تنشيط أعمال المؤتمر، التي بدأت في عام ٢٠١٠ واستمرت في عام ٢٠١١، وأن يقوموا بذلك بطريقة أكثر انتظاماً وتوجهاً نحو تحقيق النتائج. ويمكننا، على سبيل المثال، أن نشرع في عملية استكشاف الخيارات والمقترحات والأفكار وتطويرها وتعزيزها من أجل تنشيط أعمال المؤتمر.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بموضوع مسارات الإصلاح الممكنة، فإنه يسرنا أن نلاحظ التأييد المتزايد للاقتراح الداعي إلى تعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر، ونحن نؤيد بوجه خاص فكرة تمكين المجتمع المدني من القيام بدور أكثر فعالية. وفي حالة اعتماد هذه التطورات نكون قد قطعنا شوطاً طويلاً من أجل أن يظل المؤتمر يؤدي عملاً مهماً، وأن يواصل العمل بوصفه مركز الثقل في مجتمع نزع السلاح بصفة عامة.

وسنكون أيضاً على استعداد للنظر في أي خيار آخر قد يقترحه أعضاء المؤتمر من أجل إصلاح هذه الهيئة.

ومن الواضح أن أفضل إجراء لتنشيط أعمال المؤتمر في هذه المرحلة هو اعتماد برنامج عمل. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للتغلب على العقبات المعروفة جيداً التي نواجهها في هذه الفترة الزمنية القصيرة المتاحة لنا من أجل اعتماد برنامج العمل في بداية دورة عام ٢٠١٢.

وإننا نرى أن برنامج العمل ينبغي أن يمكن المؤتمر من إحراز تقدم بشأن مسألة وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وهو ما من شأنه أن يمثل خطوة نُسلّم بأنها متأخرة ولكنها حاسمة نحو تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي حين أننا ما زلنا مقتنعين بأن معالجة مسألة المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية هي الخطوة الهامة التالية للمضي قدماً، فإننا نسعى أيضاً، في الوقت ذاته، إلى إحراز تقدم كبير بشأن عدد من أولويات المؤتمر الأخرى.

ومن المهم بصفة خاصة أن نبذل ما في وسعنا من جهد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وندعو جميع الدول الأعضاء في المؤتمر أن تفهم أنه بات من الضروري، الآن أكثر من أي وقت مضى، توخي المرونة والبراغماتية إذا أردنا أن نتفادى الوقوع في حالة يصبح المؤتمر فيها مهمّشاً، وهو ما سيحرم المجتمع الدولي من منتدى يعالج فيه التحديات الملحة المرتبطة بنزع السلاح.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام والدول الأعضاء، والمجتمع المدني صارت جميعها تشعر بإحباط متزايد وبدأ صبرها ينفذ بسبب الطريق المسدود الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشير إلى أن الجمعية العامة تراقب المؤتمر عن كثب حتى تتأكد إذا كان قادراً على الخروج من المأزق الحالي ويعتمد برنامج عمل يمكنه من أن يستأنف بسرعة الاضطلاع بولايته خلال دورته في عام ٢٠١٢. وإذا ثبت عكس ذلك، فإن الجمعية العامة ستضطر إلى أن تنظر في دورتها السابعة والستين، في خيارات أخرى للخروج من المأزق.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): شكراً جزيلاً على بيانكم وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتموها للرئاسة. المتكلم التالي على قائمتي هي السيدة ماريا أنطونييتا خاكيث أواكوخا من المكسيك.

السيدة خاكيث أواكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): إنه لشرف عظيم لي أن أغتنم هذه الفرصة لتذكير مؤتمر نزع السلاح ليس فقط أن اليوم هو يوم الحب والصداقة، كما ذكرتمونا بذلك أنتم بنفسكم، سيدي الرئيس، عند افتتاح الدورة، بل إنه يصادف أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والأربعين للتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو، التي تنص على إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان على كوكب الأرض، فضلاً عن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي يوجد مقرها في مدينة مكسيكو.

وكما تعلمون جميعاً، فإن معاهدة تلاتيلولكو هي بلا شك من أهم المبادرات التعاونية والوحدوية التي اتخذتها دول أمريكا اللاتينية والدول الكاريبية على الإطلاق. والتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو إنجاز تاريخي ألهم ١١٥ دولة غير حائزة للأسلحة النووية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء أخرى من العالم. وهذا دليل على أن مبادرة تلاتيلولكو التي تبنتها مناطق يختلف واقعها السياسي والجغرافي والتاريخي عن واقع أمريكا اللاتينية، هي في نهاية

المطاف عالمية في طبيعتها، نظراً لأنها كانت من أجل تحقيق هدف رشيد ومنسق، ألا وهو هدف صون السلم والأمن الدوليين. ونتيجة لذلك، فإن معاهدة تلاتيلولكو شاهدة على أن الدول، ومن بينها بلدي، الذي نبذ الخيار النووي، تتحمل المسؤولية عن أمنها وأنها تؤكد وتشدد على السعي إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن نعول على هذه المعاهدة من أجل تحقيق ذلك.

إن التفاوض على معاهدة تلاتيلولكو في ذروة الحرب الباردة، حتى وإن كانت الظروف الدولية غير مواتية، دليل على أنه يمكن التوصل إلى اتفاقات مرضية. وشجعت أيضاً معاهدة تلاتيلولكو الدول الحائزة للأسلحة النووية على النظر في منح ضمانات أمنية سلبية للبلدان في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، مثل بلدنا، مما يرسي سابقة نأمل أن تتجسد يوماً ما في شكل صك متفق عليه اتفاقاً متعدد الأطراف.

ومع ذلك، لا بد لي أن أكرر التأكيد على أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ليست غاية في حد ذاتها؛ فهي ربما لا تشكل، في حد ذاتها، مجرد تدبير من تدابير نزع السلاح. وما فتئت المكسيك تشدد باستمرار على أن هذه المناطق هي مجرد خطوة وسيطة نحو هدف أكثر طموحاً وتعقيداً، نظراً إلى أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الحقيقي الوحيد لمنع استخدامها وانتشارها. ولتحقيق هذا الهدف، من الضروري رفع مستوى الوعي العالمي وتوفير المزيد من الحوافز من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عن طريق معاهدات طوعية جديدة تبرمها البلدان المعنية.

ونظراً لحالة الركود العام التي تشوب مفاوضات نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح، فإن روح تلاتيلولكو يمكن، بل وينبغي أن تشجعنا على تحديد معايير عالية في البحث عن تدابير عملية من أجل معالجة الاحتياجات الراهنة في مجال السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن التركة التي خلفها أولئك الأشخاص الموقرون الذين ساعدوا على تعزيز عملية نزع السلاح النووي تتسم بأهمية جوهرية بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أذكركم أنه هذا العام، ٢٠١٢، يصادف أيضاً الذكرى السنوية الثلاثين لمنح جائزة نوبل للسلام مناصفة لكل من سفير المكسيك لدى مؤتمر نزع السلاح، ألفونسو غارسيا روبليس، الذي كان مهندس معاهدة تلاتيلولكو، وسفير السويد، ألفا ميردال. وقد ذكر السفير غارسيا روبليس عند تسلمه جائزة نوبل أنه ينبغي لنا أن نؤكد على العلاقة القائمة بين نزع السلاح والسلام. وآمل أن يكون هذا المثال حافزاً لجميع حكوماتنا، لا سيما تلك الممثلة في مؤتمر نزع السلاح، لتعي أن الأسلحة النووية، هي أبعد ما تكون درعاً واقياً للأمن الدولي، بل هي في الواقع خطر يتعين علينا إزالته على وجه السرعة من أجل ضمان بقاء البشرية.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: أشكر ممثلة المكسيك على بيانها، الذي يؤيده وفدي تأييداً كاملاً. وأود أن أعطي الكلمة لسفير الجمهورية العربية السورية خباز حموي.

السيد خباز حموي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. إننا على ثقة كاملة في أنكم ستسهمون، بفضل ما لديكم وأعضاء وفدكم من خبرة، في الخروج بمؤتمرنا من الطريق المسدود الذي آل إليه منذ ١٤ عاماً، ونأمل أيضاً أن يحالف النجاح والحظ الوفود التي ستترأس المؤتمر في المستقبل.

ونهنئكم على اعتماد المؤتمر لجدول أعماله في جلسته الأولى، ونشكركم ووفدكم على عرضكم الورقة غير الرسمية في اليوم الأول، وكذلك ورقة العمل التي عممت تحت الرمز CD/1929. ويعد هذا الإسهام والجهود المخلصة التي بذلتها رئاستكم ووفدكم من أجل صياغتها إنجازاً هاماً.

والجمهورية العربية السورية، بوصفها عضواً نشيطاً في مؤتمر مجموعة الـ ٢١، التي تضم اليوم ٣٣ دولة، وبعبارة أخرى أكثر من نصف الدول الأعضاء – تؤمن بأهمية مؤتمر نزع السلاح – وبضرورة استمرار وجوده. وترى أيضاً أن تحقيق نزع السلاح النووي الكامل هو الأولوية القصوى. إن استمرار تكديس الأسلحة النووية في ترسانات عدد محدود من الدول سيؤدي إلى استمرار التوتر وتصعيد سباق التسلح، ويشكل كذلك تهديداً وخطراً مستمرين إما بسبب استخدام تلك الأسلحة أو بسبب ما ينشأ عن ذلك من كوارث طبيعية تكون سبباً في هلاك البشر والبيئة. وأود أن أذكر في هذا السياق بكلمات رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، ديلما روسيف، عندما تحدث في أيلول/سبتمبر الماضي في نيويورك، إذ قال:

> "إن العالم الذي يقبل بوجود الأسلحة النووية يصبح عالماً محفوفاً بالمخاطر وينعدم فيه الأمن. ووجود هذه الترسانات في عدد محدود من الدول سيعطيها الحق في ارتكاب أي عمل تشاء".

وهذه الكلمات الحكيمة تنطبق على الحالة التي يعيشها العالم اليوم، ولا سيما في الشرق الأوسط، حيث تحوز دولة واحدة ترسانة نووية هائلة تهدد جيرانها والمنطقة بأسرها. وهي لا تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو السماح بعمليات التفتيش الدولية لمنشآتها، متبعة في الوقت نفسه سياسات خطيرة من خلال مهاجمة البلدان المجاورة وشن الغارات ضدها واحتلال أراضيها.

وهذه السنة ستكون سنة حاسمة في تحديد مصير مؤتمر نزع السلاح. وسيُعقد أيضاً اجتماع هام بشأن نزع السلاح النووي في الشرق الأوسط في هذا العام. وهذه المسألة ضرورة ملحة دعت إلى حلها منذ وقت طويل الجمهورية العربية السورية ودول أخرى كثيرة في العديد من الاجتماعات والقرارات بغية تخفيف التوتر ووقف أي سباق تسلح نووي في المنطقة الملتهبة أصلاً. وفي هذا السياق، نرحب بتعيين السيد لايافا، وكيل وزارة الخارجية الفنلندية كميسر لهذه الجلسة، وأتمنى له النجاح في عمله. ونظراً لحساسية الحالة التي عليها مؤتمر نزع السلاح حالياً ومستقبلاً والطريق المسدود الذي آل إليه منذ وقت طويل، يدعو وفد بلدي أعضاء المؤتمر إلى مضاعفة جهودهم والتعامل فيما بينهم بأكبر قدر ممكن من المرونة والتعاون البناء. ويرى وفد

بلدي أن معظم دول العالم تعتقد أنه لا يجب أن يكون هناك حائل يحول دون معالجة القضايا الأساسية الأربع على قدم المساواة وبصورة موازية. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء هيئات فرعية لمناقشة هذه المسائل الأربع، كما ينص على ذلك النظام الداخلي للمؤتمر، على الرغم من أن البعض يرى أن إحدى هذه المسائل باتت أكثر نضجاً من البقية. ونحن نعتقد أنه لا ينبغي تقديم أي مسألة على غيرها من المسائل.

ولتهيئة مناخ من الثقة والتعاون في المؤتمر، يجب علينا جميعاً أن نتوقف عن توجيه الانتقادات والاتهامات إلى بعضنا بعضاً لأن المؤتمر ما وصل إلى هذه الطريق المسدودة إلا بسبب ذلك. وفي هذه المرحلة، نود أن نذكر بأن جميع الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ تؤمن بأولوية نزع السلاح النووي. ولذلك، فإننا ندعو الجميع إلى التحلي بالمزيد من المرونة السياسية، فضلاً عن فهم شواغل الدول عن أمنها ومصالحها. ونحن لا نؤيد الرأي القائل أن سبب الجمود في المؤتمر يعزى إلى نظامه الداخلي؛ فهذا غير صحيح. فقد تمكن المؤتمر من التوصل إلى برنامج عمل بتوافق الآراء بفضل الجهود الحكيمة التي بذلتها الرئاسة الجزائرية، تحت قيادة السفير إدريس الجزائري في عام ٢٠٠٩، والتي أسفرت عن صياغة الوثيقة CD/1864، التي اعتمدت بتوافق الآراء. لذلك فإننا نؤمن بأن غياب الإرادة السياسية، وليس النظام الداخلي، هو العامل الرئيسي وراء المأزق الذي آل إليه المؤتمر. ويرى وفد بلدي، شأنه شأن الوفود الأخرى، أن اتخاذ أي مبادرات خارج إطار مؤتمر نزع السلاح سيؤثر سلباً على مستقبله، لأنه هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وما يتصل بها من مسائل.

إن إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، سيكون خطوة إيجابية إذا نُفّذت كتدبير من تدابير نزع السلاح النووي، وليس فقط بهدف تحقيق عدم الانتشار، لأن إزالة الأسلحة النووية وعدم الانتشار عمليتان تكملان إحداهما الأخرى ومترابطتان. ونعتقد أن المعاهدة التي لا تعالج مسألة المخزونات لن تكون معاهدة إيجابية ولا مفيدة. وعلاوة على ذلك، إننا نعتقد أن الخلاف بشأن هذه المسألة قد تضاءل وأن الآراء أصبحت متقاربة أكثر وعلينا أن نستفيد من ذلك.

ونحن نؤيد بقوة النداءات العديدة الصادرة عن هذا المؤتمر والداعية إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرس لنزع السلاح واستعراض آلية نزع السلاح برمتها. ويؤيد وفد بلادي إسهامات الدول المشاركة في المؤتمر بصفة مراقب وإسهامات منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا نزع السلاح النووي. وهذا هو موقف مجموعتنا، مجموعة الـ ٢١. ونؤيد أيضاً رأيكم المعبر عنه بالصيغة الواردة في الوثيقة CD/1929، التي سلطتم فيها الضوء على أهمية مواصلة المناقشات الموضوعية للمسائل الأساسية الأربع، على الرغم من عدم وجود اتفاق بشأن برنامج العمل. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، فإننا لا نشعر بالارتياح إزاء فكرة وضع المؤتمر مؤقتاً في وضع يظل فيه على أهبة الاستعداد أو الحد من الفترة الزمنية المخصصة له، لأن المناقشات الموضوعية التي جرت في السنوات السابقة، أثناء الدورات ومع المنسقين، كانت مناقشات جادة وبناءة وجمعت بيننا.

وفي الختام، يأمل وفد بلدي في حفز الجهود من أجل تحقيق تقدم سريع في أعمال المؤتمر بغية التوصل إلى برنامج عمل متوازن تقبله جميع الأطراف. وسيتعاون وفد بلدي تعاوناً كاملاً مع الجهود المخلصة التي تبذلها الدول الأعضاء أو رؤساء المؤتمر خلال هذا العام.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: أتقدم بجزيل الشكر لممثل سوريا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. المتكلم التالي على قائمتي هو السفير هشام بدر ممثل مصر، الذي، بالإضافة إلى أنه زميل وصديق موقر، سيكون هو الرئيس القادم للمؤتمر.

السيد بدر (مصر): خلال السنوات الثلاث الأخيرة كنت جالساً على الجانب الآخر من القاعة، وبوسعي أن أقول لكم أن هذه هي المرّة الأولى التي أجلس فيها على هذا الجانب، إلى المنصة، فالمشهد من هنا مختلف، إنه مشهد كلي بالتأكيد، لكني أعتقد أن ذلك له ثمن، ألا وهو المسؤولية عن العمل، وأعتقد أنه عندما تنظرون إلى المشهد من هذا المكان، عندما تفكرون في الكلام الذي نقوله دائماً في هذه القاعة – المسائل الاستراتيجية، والأمن، وما إلى ذلك – هناك كلمة نستخدمها أحياناً في القاعة الأخرى، في مجلس حقوق الإنسان، ولا تستخدم هنا، ألا وهي كلمة "ضحايا". وأعتقد عندما تجلسون في هذا الجانب من المنصة فإنكم تفكرون أيضاً في الضحايا، ضحايا الحرب، ضحايا الأسلحة النووية. لقد كنت سفيراً في طوكيو في اليابان، وزرت هيروشيما وناغازاكي وشاهدت ما نحن بصدد الكلام عنه. وبالتالي، فإذا كان الهدف من وجودكم هنا هو أيضاً مناقشة المسائل ذات الطابع الاستراتيجي والأمني، يجب علينا ألا نغفل عن هذا البعد في عملنا.

السيد الرئيس، دعوني أشكركم جزيل الشكر على رئاستكم الدؤوبة والشفافة. وعلى جهودكم وإخلاصكم وتفانيكم، وجميعها خصال جليلة. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر من خلالكم، الأمين العام للمؤتمر على بيانه وعلى الجهود المتواصلة من أجل تنشيط أعمال المؤتمر.

إنكم تترأسون المؤتمر في مرحلة حاسمة، علماً بأن هذه العبارة قد أصبحت مبتذلة بعض الشيء، ولكنها تعبر في هذه الحالة عن حقيقة واضحة. وإننا إذ نبدأ سنة جديدة، فإننا نواجه تحديات كبيرة في جعل العمل الهام الذي تضطلع به هذه الهيئة يحتل موقع الصدارة. وفي نهاية المطاف، فإن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بشؤون نزع السلاح. وإنه لمثال على ذلك النوع من الأماكن التي، لو لم تكن موجودة، لكنا مضطرين إلى إيجادها. وقد عملت هذه الهيئة في الماضي وأنتجت معاهدات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح، ونحن واثقون من أن هذا الجمود ليس انعكاساً للهيئة نفسها، ولكنه يعزى إلى انعدام الإرادة السياسية، كما تردد ذلك كثيراً على أسماعنا في هذه القاعة. وأرى أن بعض الأطراف ما فتئت متمسكة بالأفكار التي ألفتها، فكانت نتيجة ذلك عجزنا عن الشروع في الأعمال الموضوعية على مدى فترة السنوات الخمسة عشرة الماضية.

ونحن نقدر، سيدي الرئيس، ما تبذلونه من جهد في سبيل التوصل إلى طريقة للخروج من هذا المأزق، وسنواصل العمل معكم ومع أعضاء المؤتمر الآخرين من أجل تحقيق هذا الهدف.

وهذا العام، ٢٠١٢، عام مهم للغاية للنظر في قضايا نزع السلاح. فجدول أعمال نزع السلاح لهذا العام يبدأ من دورة المؤتمر لهذه السنة، التي يأمل الكثيرون في أن تكون سنة الخروج من الطريق المسدود. وسيلي ذلك، خلال السنة، عقد المؤتمر الاستعراضي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمؤتمر التفاوضي بشأن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة واللجنة التحضيرية الأولى لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وستشهد هذه السنة أيضاً انعقاد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وخلال الاجتماع الأخير من دورة المؤتمر في عام ٢٠١١، أعرب وفد بلدي عن أمله في أن يتم في بداية دورة عام ٢٠١٢، وضع الصيغة النهائية للقرار المتعلق بالميسر ومكان انعقاد المؤتمر. ولكن ذلك لم يتحقق. وإننا نأمل في أن نتمكن، في بداية دورة عام ٢٠١٣، من عقد مؤتمر ناجح بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وأخيراً، سيدي الرئيس، آمل أن أواصل السير على خطاكم حتى نتمكن معاً من بذل محاولة جدية، لرسم مسار حقيقي نحو نزع السلاح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. وأتمنى له كل النجاح في مهامه الجديدة وأؤكد له استعداد وفدي للتعاون معه. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ شيلي، تفضل.

السيد أويارسي (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفدي أن يتوقف لحظات لأشكركم، سعادة السفير غاليغوس، على موهبتكم، وآرائكم – التي قدمتم منها الكثير – وعلى الورقات التي قمتم بإعدادها، ولا سيما على الجهود التي بذلتموها من أجل تنشيط العمل الموضوعي لهذا المحفل في سنة ستكون حاسمة بالنسبة لمستقبل المؤتمر. وكما لاحظ السفير المصري، الرئيس المقبل للمؤتمر، فإنكم قد ساعدتم على تعزيز مفهوم المسؤولية عن العمل. وخلال الجلسات العامة التي عقدناها في الأسابيع القليلة الماضية، تزايد الشعور بالإحباط بسبب عدم إحراز تقدم واضح مرة أخرى، تكررت الإشارة إلى التقدم الذي حققته آليات أخرى تعنى بالحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وهي آليات معروفة جيداً ولا حاجة إلى ذكرها هنا.

ومن المؤسف أن المؤتمر لا يزال لم يستأنف مهمة التفاوض التي تتيح له المساهمة في صياغة القواعد والصكوك القانونية. ونحن جميعاً ندرك الجهود المتتابعة والمقترحات المحددة التي بُذلت للتغلب على هذا الوضع، كما أننا جميعاً على علم بالرسائل التي تلقيناها في أعلى المستويات والتي تدعو إلى استئناف هذه المهمة. ورغم أنه ليس هناك ما يدعو إلى تسمية الأفراد المعنيين، تجدر الإشارة إلى أنهم احتكموا جميعاً إلى المسؤولية الجماعية التي يفرضها علينا العمل المتعدد الأطراف من أجل إنشاء منتديات للحوار والتفاوض حيث نستطيع صون المصالح الوطنية المشروعة والمصالح الأوسع التي نشترك فيها كأعضاء في المجتمع الدولي. والتي ينبغي أن تنعكس في الأنظمة الدولية التي تشكل عنصراً أساسياً في النظام العالمي.

ولقد وصلنا إلى نهاية رئاسة إكوادور مُنذرين مجدداً بمدى الخمول الذي أصبحنا عليه. إن الورقة التي أعددتموها، سيدي الرئيس، تثير أسئلة من شأنها أن تحثنا على التفكير في سير عمل هذا المحفل واستمراريته. وإننا متفائلون ولكننا واقعيون أيضاً آملين أن تساعدنا نتائج مناقشاتنا خلال الأسابيع القليلة القادمة على التوصل إلى حل توفيقي سياسي. ولا تزال هناك أفكار معينة قائمة في تفكيرنا وتحليلنا. أولاً، من الواضح أننا تمكنا، في إحدى المناسبات، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجوانب المختلفة للقرار الوارد في الوثيقة CD/1864؛ ومع ذلك، لم نتمكن من تنفيذه. وتتمثل المسألة الرئيسية في التأكد مما إذا كان من الممكن تحسين الشروط التي من شأنها أن تسمح بتعديل هذا القرار لجعله قابلاً للتنفيذ.

ويعتبر البعض أن الوثيقة CD/1864 لا تزال توفر أساساً سليماً للتوصل إلى اتفاق سياسي عملي. ولعله يكون من الممكن النظر في تحسين صيغة ذلك القرار، وبالتالي تعزيز مفهوم التفاوض التدريجي. ويجب أن نعترف بأننا كنا نظرنا، خلال فترة عضويتنا في المكتب، في بداية العام الماضي، في مفهوم الغموض البناء. وهذا من شأنه أن يساعدنا في الحفاظ على الدور التفاوضي المتأصل في ولايتنا فيما يتعلق بجميع المواضيع دون استثناء؛ بيد أن هذا المسار الأكثر بساطة – قرار مبسط أكثر – خيار لم نتوصل بشأنه إلى التوافق السياسي اللازم. ونعتقد أنه قد يكون من المفيد اتباع سبل أخرى، ربما نتمكن من خلالها من أن نستلهم من التوافقات في الآراء التي توصلنا إليها بشأن اتفاقات أخرى، مثل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وثانياً، فإن المسائل الأساسية التي يُشار إليها باستمرار، تشكل جزءاً من تفاوض متوازن، ويبدو أنه ينبغي متابعة تنفيذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خارجياً كخطوة ضرورية لتحقيق بناء عالم خال من الأسلحة النووية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا من شأنه ألا يبطل أو يضعف بأي حال من الأحوال النظر في بقية البنود المدرجة على جدول الأعمال.

وثالثاً، من الواضح أيضاً أنه قد لا يكون من الضروري الإشارة إلى العوامل الخارجية أو المحلية. ويمكن أن تساعد هذه العوامل على تعزيز التحليل النظري ولكنها سوف لا تساعدنا على الأرجح على حل المسائل العملية. كما أن الإصرار على استخدام توافق الآراء في المسائل الإجرائية لا يسعفنا كثيراً فيما يبدو. وواضح تماماً أننا بحاجة إلى بذل جهد سياسي متواصل من أجل التوصل إلى اتفاق. وباختصار، علينا أن نفترض أن الدول وحدها هي القادرة على تغيير هذا الوضع، وأننا نتحمل المسؤولية عن هذا العمل.

ورابعاً، واستندنا إلى ما بلغ إلى أسماعنا من كلام، فقد أصبح من الواضح أكثر فأكثر أنه يجب أن نستجيب لطلب الجمعية العامة استكشاف جميع الخيارات من أجل التغلب على الوضع الراهن. وهذه رسالة سياسية واضحة جداً. وإنه لمن الصعب تحليل السياق السياسي الحاسم لمؤتمر نزع السلاح بدون مناقشة آلية نزع السلاح برمتها. وللقيام بذلك، فمن المستصوب التفكير في

الآراء التي أعربت عنها هنا العديد من الوفود مراراً وتكراراً بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن المسائل المتصلة بنزع السلاح. وهذا أيضاً يمثل نهجاً كلياً.

وخامساً، فقد أثيرت أيضاً مسألة توسيع العضوية، ولعله ينبغي إدراج مشاركة المجتمع المدني في هذا النهج الكلي. وإننا في حاجة إلى تعددية فعالة وإلى مؤسسات دولية قادرة على الاستمرار، وليس إلى مؤسسات تحافظ على الوضع الراهن، لأن ذلك يساعد على حماية أمننا ومصالحنا وأمن ومصالح الإنسانية بصفة عامة.

إننا قدمنا مساهمة متواضعة في هيكل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلى غرار ممثل المكسيك الموقر، فإننا نود أن نؤكد مجدداً قيمة معاهدة تلاتيلولكو بوصفها تجسد التزام منطقتنا بنزع السلاح النووي من خلال إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان.

وهذه خطوة هامة في سياق تطور النظم الدولية لإزالة الأسلحة النووية. وما زلنا نعتقد أن استعدادنا لتأكيد التزامنا السياسي من جديد لمؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتجسد في الشروع في الأعمال الموضوعية حتى يتمكن هذا المؤتمر من الاضطلاع بولايته. وإذا لم يتحقق ذلك، فسيتعين علينا أن نقرر بشكل جماعي مسار عمل للخروج من حالة الجمود هذه. وإننا واثقون من أن مداولات الأسابيع القليلة الماضية، التي تناولت الشواغل التي أثيرت في دورة عام ٢٠١١ وفي الجمعية العامة، ستكون خير عون للرئاسة المصرية وعاملاً موضحاً للأمور في هذه الظروف الحرجة.

وندعو إلى بذل الجهود من أجل الحفاظ على هذا المؤتمر والعمل من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي نتمكن على أساسه من التفاوض. ويحدونا الأمل في أن يوجه اليوم الأمين العام للمؤتمر رسالة تمكننا من مواصلة أعمالنا الموضوعية خلال هذه السنة البالغة الأهمية.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: أشكر السفير أويارسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى بيانه. المتكلم التالي على قائمتي هو لوراكنيدي، سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) *(تكلمت بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، لقد أدلى وفد بلدي ببيانين رسميين، ولذلك فإنني لن أكررهما هنا. وأريد فقط أن أُبدي بضع التعليقات، أولاً أريد أن أنظم إلى المتكلمين الآخرين الذين أشادوا بالخدمات التي قدمتموها. ولا شك أنكم أثرتم المسائل المطروحة. لقد طرحتم وبعبارات صريحة بعض الخيارات غير المريحة المتعلقة بمستقبل هذه الهيئة، وأود أيضاً أن أقول إننا نتطلع كثيراً إلى الاستماع إلى آراء الأمين العام المحترم، التي لا شك أنها ستكون دافعة إلى المزيد من التأمل، واعتقد أنه لا بد من دراسة المشكلة التي تواجهها هذه الهيئة دراسة جادة، كما ينبغي أن نواصل المناقشات الجادة بشأن هذا الموضوع الذي ما فتئنا نناقشه.

وأود، في هذا الصدد، أن أشير إلى البيان الذي أدلى به زميلي السويسري، السفير فازيل، الذي ذكر فيه أن أفضل سبيل لتنشيط المؤتمر هو الاتفاق على برنامج عمل، وأود في هذا الصدد، أن أعرب مسبقاً، طبعاً، عن دعمنا للرئيس المقبل وهو يتهيأ بدوره لمعالجة هذا التحدي، وأكاد أقول العبء، ولكني أكتفي بالقول إنه تحد.

وعلى غرار ما فعل زميلانا المكسيكي والشيلي، أود أيضاً أن أستدرك وأن أشيد كذلك بمعاهدة تلاتيلولكو، التي نحتفل بالذكرى الخامسة والأربعين لإبرامها. ولقد كانت هذه المعاهدة حقاً عملاً رائداً، ويسرني أن ألاحظ أننا أوفدنا مسؤولاً رفيع المستوى لحضور الاجتماعات الهامة التي عقدت في مكسيكو في إطار هذه المعاهدة.

وإني أوافق أيضاً، بطبيعة الحال، على النقطة التي أثارها زميلي المكسيكي والتي مفادها أن إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية التي لها ما لهذه المعاهدة من أهمية حيوية، إنما هي – أعتقد أن العبارة المستخدمة كانت – مرتكزات للوصول إلى الهدف الذي ينبغي أن نسعى جميعاً إلى تحقيقه، ألا وهو بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الهدف الذي تكلم عنه رئيس بلدي مراراً وتكراراً. وفيما يتعلق بالخطوات التي ينبغي اتخاذها، فمن البديهي أنكم تتذكرون رأينا القائل إن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف تكون من خلال اتخاذ سلسلة من الخطوات الرئيسية المتماسكة، وأكرر مرة أخرى أننا نعتقد أن من بين هذه الخطوات، ضرورة معالجة مسألة المواد الانشطارية، وهي مسألة مطروحة في برنامج العمل الأخير الذي كان من إنجاز زميلنا الجزائري الموقر للغاية.

ولذلك، فإني آمل حقاً أن نكون قادرين على أن نكرس أنفسنا من جديد من أجل وضع برنامج عمل، ونأمل مرة أخرى في أن نعالج مسألة المواد الانشطارية، وهي بند مدرج في خطة عمل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – وإني أدرك بطبيعة الحال أنها خطة عمل لا تشمل ثلاثة أعضاء في هذه الهيئة، ولكنها مع ذلك تمثل الهيئة بأكملها تقريباً، وهي تنص بطبيعة الحال على هدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في عام ٢٠١٢، وهذا هدف آخر نحن نؤيده وندعمه بقوة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر سفيرة الولايات المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة وعلى بيانها. المتكلم التالي على قائمتي هو السيد فالنسيا مونيوز، ممثل كولومبيا.

السيد فالنسيا مونيوز (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): السيد الرئيس. أولاً وقبل كل شيء، ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستكم التي ستنتهي في هذا الأسبوع، نود أن نهنئكم على ما قمتم به من عمل وما تبذلونه من جهود. إننا نعلم مدى صعوبة عملكم كرئيس للمؤتمر، ولهذا السبب، فإننا نشيد بشجاعتكم في المبادرة في وقت مبكر من الدورة بمواصلة مناقشة الوضع الحالي للمؤتمر وسبل المضي قدماً.

ويفضل وفدي عدم التركيز على النقاط التي سبق أن ناقشتها الوفود الأخرى والمتعلقة بالوضع الحالي للمؤتمر. ف"الركود، والإحباط، والإرهاق، والسّنة الحاسمة، والبدائل" كلمات تعبر كلها عن مشاعر وتصورات تشترك فيها بلداننا بشأن هذه الهيئة.

والغرض من هذا البيان هو التعليق على الأسئلة التي طرحتموها علينا في ورقتكم غير الرسمية، الوارد في الوثيقة CD/1929، والرد عليها. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نكرر التأكيد على أربع نقاط محددة. أولاً، إن كولومبيا تصر على أن هناك خياراً مناسباً واحداً هو وضع برنامج عمل مبسط، على النحو المبين في النظام الداخلي، برنامج ينص على جدول زمني للأنشطة ويسمح لنا بالتركيز على إنشاء ولايات للتفاوض وعلى التحضير للمفاوضات والشروع فيها.

وثانياً، يمكننا أن نفهم أن هناك تبايناً في وجهات النظر بشأن الأولوية التي يجب إعطاؤها للمواضيع، ودرجة نضجها وكيفية الموازنة بينها، ولكن لا يمكن أن نقبل أن يشلّ هذا التباين هذا المحفل. ولهذا السبب، نعتقد أن معالجة مسألتين في وقت واحد في المجالين اللذين يستوفيان فيما يبدو شروط النضج الكافي، سيكون خياراً ممكناً. ولذلك فإن إحراز تقدم بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية يمكن أن تكون عملية قيمة للغاية في دورة عام ٢٠١٢ هذه.

وثالثاً، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى على أوجه القصور في أساليب عملنا. ولا يمكن إلقاء المسؤولية عن تحقيق تقدم في مؤتمر نزع السلاح على عاتق الهيئات المتناوبة على رئاسة المؤتمر. وعلينا جميعاً التزام تجاه هذا المحفل. وبناء على ذلك، نكرر ما دعونا إليه في العام الماضي، أي أنه ينبغي لنا نحن – الدول – أن نكون أكثر نشاطاً ومشاركة، ونساعد الرئيس الحالي في جهوده الرامية إلى التوصل إلى برنامج عمل متفق عليه والشروع في العمل الموضوعي بتقديم مقترحات جماعية ملموسة. وكولومبيا مستعدة للتعاون من أجل تحقيق ذلك.

ولي فكرة أخيرة ألا وهي أننا نتفق مع الرئيس ومع مختلف الوفود على ضرورة مواصلة التفكير بشأن إعادة تنشيط المؤتمر. فقد بدأت هذه العملية في عام ٢٠١٠، وحدثت تطورات هامة في السنة الماضية. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك الفحص الذاتي لأفكارنا الذي أجري أثناء الرئاسة الكولومبية وما أسفر عنه من مبادرات. ولإنجاز هذا التنشيط، نرى أيضاً أنه من الضروري أن ينص برنامج العمل على انتخاب منسق يعنى بتوسيع العضوية.

وأخيراً، وكما ذكرت وفود أخرى، نود أن نشدد على أن الهدف النهائي الذي يوحدنا هو بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وهو الهدف المشترك الذي نعتقد أننا نصبو إليه جميعاً. وهذا التزام قانوني وسياسي وأدبي يقع على عاتق جميع الدول، التزام ليس فقط ببناء السلم والأمن العالميين، بل وكذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا. وليس ضرباً من الخيال أن نعتقد أنه يمكننا أن نطمح إلى تحقيق هذا السيناريو. وما التجربة الإقليمية التي عاشتها أمريكا اللاتينية والتي ذكرتنا بها المكسيك اليوم، والتي نجحت رغم الاعتبارات الأمنية والسياسية

السائدة في وقتها، لدليل على أن هذا أمر ممكن بالفعل، إذا ما توفرت الإرادة السياسية، التي تعرف بالمرونة، والإبداع والواقعية. أما في حالة محفلنا هذا، فإنه التزام.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: أشكر ممثل كولومبيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. ودعوني أتأكد إذا كان هناك وفد آخر يرغب في تناول الكلمة. ليس هناك من يرغب في الكلام فيما يبدو. الفلبين – أرجو المعذرة، ما رأيتكم.

السيد دومينغو (الفلبين) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، يود وفد الفلبين أن يعرب عن سعادته لرؤيتكم في رئاسة المؤتمر وعن تقديرنا للجهود التي تبذلونها من أجل المضي بنا قدماً، وكذلك لزملائنا الذين أعربوا أيضاً عن تأييدهم لتعيين منسق خاص يعنى بتوسيع عضوية المؤتمر.

وهدفنا من أخذ الكلمة هو الإدلاء بإعلان موجز. إننا نود أن نكرر تأكيد دعوتنا الجميع إلى حضور حلقة دراسية نعقدها عصر هذا اليوم، وعنوانها "التثقيف في مجال نزع السلاح: تنشيط جدول الأعمال الدولي"، وتشترك في تنظيمها البعثتان الدائمتان لكل من الفلبين وكوستاريكا، ومعهد الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن، ومركز الدراسات الدولية والدبلوماسية ومكتب السلم الدولي. وستُعقد الحلقة الدراسية بعد ظهر اليوم في غرفة الاجتماعات ١١، في الساعة الرابعة بعد الظهر.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: أشكر ممثل الفلبين. واسمحوا لي أن أتأكد مع المشاركين مرة أخرى أنه ليس هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة. ويبدو أنه ليس هناك من يرغب في الكلام. والآن أعطي الكلمة للأمين العام للمؤتمر، السيد توكاييف.

السيد توكاييف (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح) *(تكلم بالإنكليزية)*: بصفتي الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي – مون، أغتنم هذه الفرصة في نهاية فترة رئاسة إكوادور الناجحة أن ألفت انتباهكم إلى الدعوات المستمرة من الأمين العام لاتخاذ قرارات جدية فيما يتعلق بمستقبل مؤتمر نزع السلاح. وقد صاغ الأمين العام آخر دعوة له في عبارات قوية وبليغة بشكل خاص في الرسالة التي وجهها للمؤتمر عند افتتاح دورة هذا العام. واليوم، أود أن أعرض بعض الاقتراحات الملموسة استجابة لندائه.

لقد انقضت فترة تناهز الشهر منذ بداية دورة هذا العام. ومع ذلك، ورغم العمل الدؤوب الذي قام به الرئيس، يبدو أن هناك احتمالاً ضئيلاً في أن يتمكن المؤتمر في أي وقت قريب من تجاوز الخلافات بين أعضائها من أجل الشروع في المفاوضات بشأن أي بند من البنود الموضوعية المدرجة على جدول أعماله.

وهذا الأمر مدعاة لقلق بالغ. فمستوى الإحباط يقترب من نقطة حاسمة، ليس هنا فحسب بل أيضاً لدى أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. وقد تؤدي حالة استمرار الجمود في المؤتمر إلى اتخاذ إجراءات في محافل أخرى، ومن المحتمل أن يتجاوز ذلك عتبة هامة ويضر بسمعة المؤتمر.

ومما يشهد على اتساع نطاق الإحباط أن عدد خبراء نزع السلاح من بين أعضاء وفود جنيف ما فتئ ينخفض خلال السنوات العديدة الماضية.

ويمكن أن يكون ذلك دليلاً إضافياً على شواغل خطيرة تساور بال الحكومات بشأن مدى أهمية المؤتمر. فهذا يقوض صورة المؤتمر وكفاءته.

كيف يمكن إذا التغلب على الحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح؟

إني أتفق مع الرئيس على أنه من غير المرجح أن زيادة صقل المقترحات الحالية سيسعفنا كثيراً في هذه المرحلة. وفيما يتعلق ببرنامج العمل المحتمل، فقد أصبح من الواضح خلال الرئاسة الحالية، مرة أخرى، أن هناك بلداً واحداً على الأقل لا يستطيع قبول برنامج عمل يتضمن أي مفهوم للتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي الوقت نفسه، فإن بلداناً عديدة أخرى لا يمكنها أن تقبل ببرنامج عمل يستثني معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. إننا نحاول صنع المستحيل. ولذلك، سوف لا يحظى أي من المقترحات الحالية، بما في ذلك الوثيقة CD/1864 أو أي بديل عنها، بتوافق الآراء. وإني أعتبر هذا أمر مؤسف للغاية، لأن إقرار ولاية تفاوضية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون متسقاً مع الأولويات التي أعرب عنها المجتمع الدولي. كما أن من شأن ذلك أن يمثل خطوة مهمة ومنطقية على طريق بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية، أعتقد أننا ينبغي أن نركز على الخيارات البديلة بشأن القضايا التي يمكننا أن نتخذها أرضية مشتركة. وينبغي ألا نقلل من القيمة العملية والسياسية لإصلاح الإجراءات. ويمكن أن تكون عملية اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين أداء المؤتمر مهمة سياسياً كتعبير على الإرادة الجماعية للأعضاء من أجل رسم طريق للخروج من المأزق، كما أنها يمكن أن تساعد على بناء الثقة.

ومن هذا المنطلق، اسمحوا لي أن أعرض بإيجاز الخطوات الملموسة التي ينبغي النظر فيها. وهذه المقترحات تمثل تطويراً إضافياً للمقترحات الواردة في ورقة الرؤية التي قدمتها وعُمّمت في آب/أغسطس من العام الماضي.

أولاً، نشاط الرئاسة وهيكلها. أرى أنه من الممكن إسناد دور أكثر فعالية لآلية الرؤساء الستة.

فالرؤساء المتعاقبون الذين يعملون خلال السنة لديهم فرصة ثمينة لتوجيه عمل المؤتمر وتنشيطه، وسد الفجوات بين مختلف المنظورات وتحديد أرضية مشتركة. ومن شأن المقترحات والمبادرات الجماعية التي يقدمها جميع الرؤساء الستة أن يكون لها ثقل سياسي هام.

وفي نهاية المطاف، ينبغي النظر في تمديد فترة الرئاسة وتعديل طريقة اختيار الرؤساء. وكما هو معترف به على نطاق واسع، فإن فترة شهر واحد لا تعطي شاغل منصب الرئاسة وقتاً

كافياً للتحاور مع الأعضاء وقيادة أعمال المؤتمر. ويمكن أن يساعد تمديد فترة الرئاسة، وتناوب المجموعات الإقليمية، في التغلب على التحديات الكامنة في وتيرة تبديل الرئاسة.

ثانياً، العضوية. لم تكن تشكيلة المؤتمر ثابتة منذ إنشائه. ففي الماضي، أضيف أعضاء جدد، دون أن يؤثر ذلك في قدرة المؤتمر على الاتفاق بشأن المسائل الموضوعية. ومن شأن توسيع العضوية أن يجعل المؤتمر أكثر تمثيلاً، وبالتالي تعزيز شرعيته بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء. وإني أدرك أن بعض الأعضاء يترددون إزاء مسألة توسع العضوية خشية أن يؤدي ذلك إلى زيادة تأخير إحراز تقدم جوهري لأنه يصبح من الضروري عندئذ أخذ مصالح إضافية في الاعتبار. وإني أحثهم على إعادة النظر في هذا الموقف في ضوء المنافع الجماعية التي يمكن أن تنشأ عن عملية توسيع متفق عليها بتوافق الآراء وتحترم الحاجة إلى توزيع إقليمي مناسب.

ثالثاً، معالجة المسائل الأخرى. لقد دعا البعض إلى أن يعالج المؤتمر، في غضون ذلك، مسائل غير المسائل الأربعة الأساسية. ولكن البعض الآخر يخشى أن ذلك قد يلهينا عن المسائل الرئيسية. بيد أنه من المشروع أن نسأل ما إذا كان ينبغي للمؤتمر أن يعمل على الأقل على تحقيق بعض النتائج الملموسة ريثما تتقارب المواقف بشأن المسائل الجوهرية. ويتضمن مشروع برنامج العمل الذي عممه الرئيس في وقت سابق في ورقته الغفل هذا الاقتراح، كما قُدم اقتراح على نفس المنوال في الجلسة العامة المعقودة في ١ شباط/فبراير. ويجدر النظر في هذين الاقتراحين بعناية.

ونظراً لأن تاريخ وضع جدول الأعمال يعود إلى عام ١٩٧٨، فقد حان الوقت لآن لإعادة تقييمه للتأكد من أنه يناسب البيئة الأمنية الدولية الراهنة.

وقد يرى البعض أن معالجة المسائل الداخلية، في غياب المفاوضات الموضوعية، هي في أفضل الأحوال عملية غير مجدية أو ربما تؤدي إلى نتائج عكسية بسبب تشتيت الانتباه. وأرى شخصياً، أن الإصلاح الإجرائي هو منطلق نحو توليد الإرادة السياسية. ولذلك، فإني أدعم اقتراح تعيين ثلاثة منسقين خاصين يكلفون على التوالي بجدول الأعمال، والنظام الداخلي والعضوية. ولعل الوقت قد حان الآن لمعالجة القضايا التي طال انتظارها معالجة فعلية، أملاً في أن يخرج المؤتمر في نهاية المطاف من هذا المأزق.

رابعاً، الإرادة السياسية. وكما جرى التأكيد على ذلك في أحيان كثيرة في هذه القاعة، فإن عدم إحراز تقدم يعني عدم القدرة على التوفيق بين مختلف الأولويات. ولا يمكن التغلب على ذلك إلا عن طريق المزيد من الإرادة السياسية، كما ينبغي لنا أن نكثف الجهود على المستوى السياسي مباشرة. وفي هذا الصدد، فإني أرحب بالتزام الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمؤتمر نزع السلاح وبما يبذلونها من جهود مكثفة من أجل إيجاد مخرج من الوضع الراهن. إنهم أعطوا المؤتمر، من خلال تعزيز تعاونهم وتنسيقهم، زخماً سياسياً هاماً، وآمل أن يستمر عملهم على هذا النسق.

ولقد شجعني هذا الاهتمام الكبير على أن أُلقي كلمة في المؤتمر في الجزء الرفيع المستوى المقبل في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس. ويجب علينا أن نستفيد من هذا الالتزام السياسي. وينبغي إيلاء الحالة الراهنة في المؤتمر الاهتمام الذي تستحقه على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وأعتقد أنه يجب أن يركز رجال السياسة في أعلى المستويات على نزع السلاح وعدم الانتشار، في مناقشاتهم الثنائية، وفي مؤتمرات القمة وفي المؤتمر نفسه. وفي هذا السياق، يمكن أن يساعد عقد اجتماع خاص رفيع المستوى لغرض تنشيط المؤتمر على رفع مستوى الاهتمام السياسي، وهي مسألة ينبغي إمعان النظر فيها.

وأعتقد أنه ينبغي معالجة هذين البعدين، الإجرائي والسياسي، بالتوازي، لأنهما مترابطان ويمكن أن يعزز أحدهما الآخر. وفي هذا الصدد، فإني أؤيد تأييداً كاملاً توصية المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، والمتعلقة بإمكانية إنشاء فريق من الشخصيات البارزة لمواصلة استكشاف سبل مبتكرة للخروج من المأزق.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه بات من الضروري إعادة التفكير في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح الأوسع نطاقاً من أجل كفالة المزيد من الكفاءة. وعلى سبيل المثال، فليس من المستبعد، في ضوء الأوضاع التي يمر بها كل من مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، النظر في دمج هاتين الهيئتين في هيئة جديدة ذات عضوية عالمية مكلفة بنزع السلاح وتُناط بها ولاية تداولية وتفاوضية في آن واحد. ولا يمكن الشروع في مثل هذه العملية من أجل تحقيق هذا الهدف إلا إذا كانت قائمة على أساس اتفاق على أوسع نطاق ممكن.

وبصفتي الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، فإني ملتزم التزاماً كاملاً بالحفاظ عليه بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة المكلفة بمفاوضات نزع السلاح. والتزامي هذا يستند إلى اعتقادي الراسخ بأن مؤتمر نزع السلاح يتيح للمجتمع الدولي أفضل إمكانية لبذل جهود مجدية من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار. ولكنه لا يمكن، بل ولا يجب التهوين من مدى خطورة الآثار السلبية الطويلة الأجل التي يمكن أن تنشأ عن حالة الجمود الحالي.

وقد شجعني ما أعرب عنه العديد من الأعضاء من دعم صريح للمؤتمر. ومع ذلك، يجب أن ندرك أنه لا يمكننا الحفاظ على هذه الهيئة الفريدة أو تنشيطها بالفعل بمجرد تكرار المواقف المعروفة جيداً. وبينما نواصل العمل من أجل أن تنشأ إرادة سياسية يُؤمل أن نتمكن يوماً ما بفضلها من الشروع في مفاوضات بشأن المسائل الأساسية الحالية، فإنني أدعو جميع الأعضاء إلى اتخاذ خطوات ملموسة – وأكرر – مقترحات ملموسة – بشأن كيفية استغلال وقتنا ومواردنا بفعالية في هذه الفترة الانتقالية.

وفي ظل التقشف في الميزانية، ينبغي طمأنة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن جميع الموارد تنفق بشكل رشيد وبحكمة. وينطبق ذلك أيضاً على مؤتمر نزع السلاح، الذي تدعمه جميع الدول الأعضاء من خلال الميزانية العادية.

وكما سبقت الإشارة إلى ذلك مرات عديدة في هذه القاعة، فإن المأزق الذي آل إليه المؤتمر هو نتيجة اختلاف الأولويات التي تمليها المصالح الأمنية الوطنية المختلفة. فالمصالح الأمنية الوطنية مشروعة ويجب الاعتراف بها. ومع ذلك، وكما أكد ذلك الأمين العام في رسالته عند افتتاح دورة هذا العام، فإنه لا يمكن الدفاع عن مصالح الأمن القومي بأكبر قدر من الفعالية إلا أثناء المفاوضات. وأدعو جميع الأعضاء إلى العمل على تحقيق مصالحهم الأمنية الوطنية عن طريق بناء الجسور مع الآخرين من خلال التفاوض.

ولاحظت أيضاً أن عدداً من أعضاء المؤتمر لم يتخذوا مواقف علنية فيما يتعلق بمستقبله. ومن المهم أن يعبر جميع الحاضرين في هذه القاعة عن آرائهم ويعلنوا مواقفهم.

فما تبقى من الوقت لتحقيق نتائج ملموسة خلال هذه الدورة ينفد بسرعة. لقد انقضى سدس الفترة المخصصة لدورة عام ٢٠١٢، وربما انقضى أكثر من ذلك من الوقت المتاح لنا بالفعل لتحقيق نتائج، دون أن تلوح في الأفق إمكانية التوصل إلى حل.

ومع ذلك لا تزال بالفعل تجري مناقشات هامة داخل المؤتمر. ولكننا يجب أن نكون صريحين وواقعيين في تقديرنا. فالمناقشات وحدها لم تعد تكفي لكي يفي المؤتمر بولايته بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة الدائمة في العالم. وقد نشأ عن الحالة الراهنة عجز خطير في المصداقية والشرعية. وأصبح مستقبل المؤتمر معرضاً للخطر.

ولنحرص على ألا ننسى واجبنا تجاه الأجيال المقبلة: بناء عالم يسوده السلام. وكما هو الشأن بالنسبة لتغير المناخ، فإن الأسلحة النووية تشكل خطراً وجودياً على مستقبلنا الجماعي. ونزع السلاح وعدم الانتشار لا غنى عنهما لتحقيق رؤيتنا المشتركة، أي بناء عالم أفضل للجميع.

فلنبادر بالعمل الآن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

دعوني أتأكد. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ ليس هناك من يرغب في الكلام فيما يبدو. ولذا فإني سأقرأ بياني الختامي.

في بداية هذا العام، تولت إكوادور رئاسة مؤتمر نزع السلاح، مع العلم بأن هذه المهمة سوف لا تكون سهلة في الوقت الذي تمر هذه الهيئة الموقرة بفترات زمنية صعبة. وشمل ذلك تشكيك العالم الذي يطالب بالسلام والاستقرار في علة وجودها ومدى جدواه معرباً في الوقت نفسه عن خيبة الأمل لعدم إحراز تقدم في قضايا نزع السلاح. ولقد تملك العديد من ممثلي الدول الأعضاء في هذه القاعة الشعور بالإحباط وصاروا يتساءلون عن سبب عدم الوفاء بوعد بناء عالم خال من الأسلحة النووية، على الرغم من مرور أكثر من عقدين من الزمن عن انتهاء الحرب الباردة. والسؤال هو لماذا لم تحقق الهيئات المنشأة لغرض نزع السلاح النتائج المرجوة ولكنها أبقت بدلاً من ذلك على الوضع الراهن الذي يرى العديدون أنه وضع لا يُطاق؟

فهذا هو السياق الذي تولينا فيه الرئاسة، وإننا نفعل ذلك انطلاقاً من منظور بلد، لا غاية له، كما ذكرت في بياني الافتتاحي، سوى تحقيق نزع السلاح والسلام العالمي، ولا تحرك عملنا أية مصالح أخرى بخلاف ضمان بقاء البشرية.

وفي حين أنه صحيح أن بإمكان أي دولة أن تتذرع بأمنها القومي كحجة لعدم التفاوض بشأن هذه الاتفاقية أو تلك المعاهدة المتعلقة بنزع السلاح، كما أنه صحيح أيضاً أن السلام هو حق الإنسانية الطبيعي، ولذلك ينبغي أن نركز جميع جهودنا على ضمان تحقيقه.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، بدأنا عملية مشاورات غير رسمية شملت كل الأعضاء في هذه القاعة، دون تمييز أياً كان نوعه، وهو جهد مشترك قام به وفد صغير مسترشداً بمبادئ قوية والتزام راسخ بتحقيق السلام وبناء السلام. وقد قمنا بتحليل جميع السبل والوسائل من أجل الخروج من المأزق الذي آل إليه المؤتمر والشروع في عملنا الموضوعي. وللأسف، وكما أعلنا في الجلسة العامة الأولى، لم نتوصل إلى اتفاق للنظر في بنود جدول أعمال المؤتمر.

وإننا إذ ندرك المرحلة الحرجة التي يمر بها مؤتمر نزع السلاح، بعد فترة من الركود دامت ما يقرب من خمسة عشر عاماً، واستجابة للنداء العاجل الذي وجهه المجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات، دعونا إلى التوقف قليلاً للتفكير. وتحقيقاً لتلك الغاية، وزعنا ورقة العمل الواردة في الوثيقة CD/1229، التي شملت مجموعة من الأسئلة والاعتبارات التي اعتقدنا أنها ستؤدي إلى حفز مناقشة صريحة وصادقة بشأن مستقبل هذه الهيئة وبشأن أسباب المأزق الذي آل إليه المؤتمر.

وشارك عدد كبير جداً من الدول الأعضاء والدول المراقبة في هذه العملية من خلال عرض أفكار جديدة وتقديم مساهمات كبيرة. ونعتزم تقديم خلاصة ببعض هذه الإسهامات، لأننا نعتقد أنها لا شك ستوجه عمل المؤتمر في المستقبل ولعمل رؤسائه طوال هذه السنة. ونعتقد أن عملية التفكير هذه تمثل في حد ذاتها شكلاً من أشكال التقدم الذي سيمكننا من تسوية خلافاتنا وتجديد التزامنا بنزع السلاح والتزامنا إزاء الإنسانية.

وعموماً، أعربت الغالبية العظمى من الوفود بوضوح عن مشاعر الإحباط ونفاد الصبر إزاء حالة الشلل التي يعاني منها المؤتمر منذ ما يزيد عن ١٥ عاماً. وعلى الرغم من أن بعض الوفود أكدت أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، أعربت وفود أخرى عن دعمها لنزع السلاح وليس للصك المنشأ لتيسير تلك العملية. ووافقت أيضاً على بيان الرئيس الذي قال فيه إن استمرار إخفاق هذه المنظمة في تحقيق نتائج قد أدى من جانبه إلى إلحاق ضرر كبير بهيكلها ومصداقيتها.

ودعت بعض الوفود إلى مهلة للتفكير الوجودي بشأن المأزق الذي آل إليه مؤتمر نزع السلاح، لا سيما في ظل هذه الظرف حيث بات من المحتمل أننا سوف لا نحقق الأهداف الإنمائية للألفية بسبب نقص الموارد والأزمة الاقتصادية العالمية التي يرزح تحت الجميع تحت وطأتها. ونتيجة لذلك، أصبحت مسألة نزع السلاح مسألة ملحة وضرورية من المنظور

الاقتصادي والأخلاقي. وتساءلت وفود أخرى عن عدم إحراز تقدم والإبقاء على الوضع الراهن، الذي وصفته بأنه موقف مريح جداً بالنسبة لبعض الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت بعض البلدان إمكانية التفاوض بشأن بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في محافل أخرى، وهذا دليل على الحركية والتقدم. وإذا أردنا أن نحافظ على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في هذا المجال، فمن الواضح أنه من الضروري اتخاذ خطوات عملاقة، وقطع مسافات واستكشاف بدائل للبنود الأربعة المدرجة على جدول الأعمال، كما اقترح ذلك وفدنا في مرحلة مبكرة من المشاورات مع أعضاء المؤتمر. وسوف لا يساعدنا تعنتنا فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الأربعة، التي لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، على الاقتراب من أي مفاوضات، كما أنه ليس في نيتنا التعنت. ولا يمكن أن يُختم على مؤتمر نزع السلاح في كبسولة زمنية أو أن يقع في فراغ ليظل منفصلاً عن الواقع في حالة ثابتة لا تتغير. وقد حان الوقت الآن لاغتنام الفرصة. ولا داعي إلى الخوف من التغيير، لكن التغيير يجب أن يأتي من الداخل. ويجب أن يأتي التغيير ممن هم على دراية بأوجه القصور والعوائق التي تقف أمام هذه الآلية العتيقة، التي تحتاج إلى حقنات كبيرة من الأوكسجين حتى تظل على قيد الحياة، وإلى وإرادة جماعية لتنفيذ الإصلاح.

واقترحنا في ورقة عملنا إمكانية استعراض آلية نزع السلاح برمتها. وفي هذا الصدد، فإننا تساءلنا عما إذا كان من المستصوب عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح مرة واحدة وإلى الأبد. ووافق العديد من الوفود على تلك الفكرة، بحجة أن مؤتمر نزع السلاح ليس هو المحفل الوحيدة التي وصل إلى طريق مسدود، بل أن هذا الجمود يشمل منتديات نزع السلاح الأخرى كذلك. وعارض بعض الوفود هذا المسار، مؤكدين أنه ليس من الضروري إجراء هذا الإصلاح الجذري والكاسح. ولهذا، دعونا نبدأ بإجراء إصلاح داخلي، كما اقترحنا ذلك في ورقة عملنا. وإننا نعتقد أن هناك مصلحة مشتركة بين عدد كبير من الوفود للمضي قدماً في النظر في مسألة توسيع العضوية، بمشاركة المجتمع المدني، وفي مسألة تنشيط مؤتمر نزع السلاح. وهذه المسائل يمكن أن يتناولها رؤساء المؤتمر في المستقبل.

ويبدو أن هناك شبه إجماع على دعم مؤتمر نزع السلاح وتعيين منسق خاص لتلك العملية. وتجدر الإشارة إلى تفاني بعض المراقبين ومثابرتهم في العمل، لأنهم سيقدمون دون شك أفكاراً جديدة وحماساً بوصفهم وافدين جدد من أجل تنشيط المؤتمر.

وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لفكرة إشراك المجتمع المدني في مسائل نزع السلاح، ولا سيما في مؤتمر نزع السلاح. بل إنهم أجروا مقارنات مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واللجنة الأولى للجمعية العامة، اللتين يقوم فيها المجتمع المدني بدور هام.

وفيما يتعلق بمسألة معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تناولها الرئيس في الوثيقة CD/1229، لا تزال الآراء منقسمة – وليست موحدة، كما أعلنت ذلك بعض البلدان. وفي حين دافع بعض الوفود عن فكرة إتاحة دور محوري لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر

نزع السلاح بوصفها خطوة منطقية وضرورية نحو نزع السلاح النووي، أيد آخرون فكرة التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كجزء من عملية موازنة، استناداً إلى ولاية شانون، وتشمل المخزونات. وبالإضافة إلى ذلك، شككت بعض الوفود في أهمية معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وأكدت من جديد الأولوية التي ينبغي إعطاؤها لنزع السلاح النووي.

وفي ورقة العمل، طلبنا إلى الوفود أن تنظر في إمكانية وضع مؤتمر نزع السلاح في موضع المتأهب للعمل. وأعربت الوفود عن طائفة متنوعة من الآراء. ورحبت عدة وفود بالفكرة، بينما أكدت وفود أخرى على العواقب التي ستترتب عليها، معتبرة إياها إجراء جذرياً ولا رجعة فيه من شأنه أن يؤدي حتماً إلى انخفاض في الموارد الاقتصادية المخصصة لنزع السلاح ولإطاره التفاوضي.

وإني أتساءل عما إذا كان يمكن أن نبرر أخلاقياً الاستمرار في استثمار الموارد في منظمة أدّى افتقارها المزمن إلى النتائج إلى حالة الشلل التي آلت إليها حالياً. وبصفتي الممثل الدائم لإكوادور، أود في هذه المداخلة الأخيرة بصفة رئيس لمؤتمر نزع السلاح أن أبلغ رسالة بلد يؤمن بأنه ينبغي عدم ادخار أي جهد من أجل تحقيق السلام والأمن لجميع سكان هذا الكوكب. ونحن نعتقد أننا أحرزنا تقدماً في هذه الأسابيع الأربعة التي شغل خلالها إكوادور مقعد الرئاسة. وقد فعلنا ذلك من خلال إشراك آليتي الدبلوماسية والتفاوض والسعي إلى التوصل إلى حلول توافقية. وأوفينا بالتزامنا بكشف بالغ مشاعر القلق والإحباط التي تنتاب العديد من البلدان داخل هذا المؤتمر وخارجه. وهذا الشعور بالإحباط يتجاوز هذه الجدران ويهدد التعددية بوجه عام، ذلك لأن مؤتمر نزع السلاح ليس هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف التي آلت إلى طريق مسدود؛ فقد وقعت أيضاً المفاوضات التجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والقضايا البيئية ضحية هذا المرض نفسه، الذي يقوض أسس التعددية ويُجبرنا على السعي إلى التغيير والخروج من المأزق. ويجب أن يكون هذا الخروج نتيجة لتصور جماعي. فالمفاهيم والقيم المثالية حافزة للتغيير – وليس للجمود.

وها أنا أترك رئاسة مؤتمر نزع السلاح مقتنعاً أن وفد بلدي حاول إحراز تقدم على طريق السلام والأمن، وآمل أن نتمكن بفضل جهود الرؤساء اللاحقين من استئناف عملنا الموضوعي في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من العقبات، فإني متفائل بهذا الفهم الجديد للواقع وللتحديات التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح. فهذا الوعي الجديد هو الذي سيدفع بنا إلى التغيير وإيجاد حل دائم. وأود أن أعرب لرؤساء مؤتمر نزع السلاح المقبلين عن أطيب تمنياتي بأن تجري الرياح بما تشتهي سفينتهم عندما يأتي دورهم لمسك دفة القيادة، لتنشيط المؤتمر. لا ينبغي أن يتملكهم الإحباط والاستياء، بل ينبغي لهم أن يمضوا قُدُماً.

وأخيراً، أود أن أشكركم جميعاً على معاملتكم وفد بلدي بالمودة والاحترام وأؤكد لكم أننا سنواصل جهودنا من أجل النهوض بقضية الإنسانية والسلام بالعمل مع رؤساء دورة ٢٠١٢ اللاحقين. وأود أيضاً أن أشكر أمانة المؤتمر على تعاونها، وأن أشيد كذلك بمهنيتها. والشكر موصول أيضاً إلى موظفي خدمات الترجمة التحريرية والشفوية.

وأخيراً، أود أن أشكر فريقي، ولا سيما المستشارة فيرونيكا أغيلار، التي كانت مكلفة بتنسيق هذا الموضوع.

والآن أعطي الكلمة إلى الأمانة.

السيد ساريفا (نائب الأمين العام للمؤتمر) *(تكلم بالإنكليزية)*: أود التذكير فقط بأن المعرض المعنون "تشكيل تاريخ المستقبل" سيُفتتح الليلة في الساعة ٦/٣٠ مساءً احتفالاً بالذكرى السنوية الثمانين للمؤتمر العالمي لنزع السلاح الذي أنشئ في عام ١٩٣٢. وسيتلو الافتتاح حفل استقبال يعقد بالقرب من البوابة B-20.

وأخيراً أشكركم، سيدي الرئيس، على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها منذ حين إلى الأمانة. ولقد كان من دواعي السرور فعلاً العمل معكم.

الرئيس *(تكلم بالإسبانية)*: ستعقد الجلسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٠ صباحاً، برئاسة مصر.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.